

## دور لجان المراجعة في رفع مستوى حوكمة الشركات

### The role of audit committees in raising the level of corporate governance

الأستاذ الدكتور بلال شيخي

chikhibillal@univ-boumerdes.dz

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

Received: 30/03/2020

Accepted: 27/06/2020

Published: 30/06/2020

#### الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور لجان المراجعة داخل منظومة الحوكمة، من خلال الدور التي تضطلع به داخل هذه المنظومة، خاصة وأن تشكيل لجان المراجعة غير مضبوط قانونيا بالدرجة الكافية، ولا يتفق مع الأطر العلمية اللازمة وذلك فيما يتعلق بكل من تكوينها وعدد أعضائها ومهامها، إضافة إلى أن وجودها يعزز من زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية للشركات والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، فضلا عن زيادة فاعلية نظم الرقابة الداخلية، وهو الأمر الذي يرفع من الكفاءة ومستوى حوكمة الشركات.

ودور حوكمة الشركات كنظام في مراقبة وتحسين نوعية المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية من خلال آلياتها والتي على رأسها لجان المراجعة، حيث تم إنشائها خصيصا لهذا الغرض بعد أن أصبح عدم تماثل المعلومات طاغيا لدى مختلف الأطراف المستخدمة للتقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، حوكمة الشركات، الرقابة الداخلية، جودة التقارير المالية.

تصنيف JEL: G32، G34، M42، M49.

#### Abstract

This study aimed to define the role of audit committees within the governance system, through the role they play within this system, especially since the formation of audit committees is not legally sufficiently controlled, and it does not agree with the necessary scientific frameworks with regard to each of its composition, the number of its members and its tasks, in addition That its presence enhances the increase in the reliability and credibility of the financial statements of companies and ensure the quality of the information contained therein, as well as increasing the effectiveness of internal control systems, which increases the efficiency and level of corporate governance.

And the role of corporate governance as a system in monitoring and improving the quality of financial information contained in financial reports through its mechanisms, which are headed by audit committees, as it was created specifically for this purpose after information asymmetry has become overwhelming among the various parties used for financial reports.

**Key words:** Audit committees, Corporate governance, Internal Control, Quality of financial reports.

**JEL Classification Codes:** G32, G34, M42, M49.

### المقدمة

تؤدي الشركات دوراً كبيراً في عملية التطور الاقتصادي، حيث تستحوذ على مدخرات وثروات العديد من المستثمرين، لذلك أصبح من الضروري أن يتم ضبط أداء إدارات تلك الشركات وفقاً لإطار عام من الممارسات والإجراءات السليمة التي تناسب طبيعة مسؤولياتها، ومن هنا أصبحت الحوكمة مطلباً عاماً لجميع الأطراف الفاعلة مع الشركة مما استوجب ظهور آليات و تشريعات تجسد الحوكمة على أرض الواقع فكانت لجان المراجعة أهم هذه الآليات كأداة رقابية هدفها التأكد من أن جميع الضوابط وآليات التدقيق الداخلي والخارجي تتم على قدر كبير من الكفاءة والفاعلية والاستقلالية وان ضوابط الحوكمة محترمة في الشركة.

لقد تزايد الاهتمام بلجان المراجعة خاصة بعد حالات الفشل والتعثر المالي للعديد من الشركات العالمية باعتبارها واحدة من آليات الرقابة الداخلية تضم الأعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة يتم تشكيلها بشكل أساسي لمساعدة المجلس لتلبية مسؤولياته القانونية بحيث تتولى الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة ونظم الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية والخارجية.

وعليه سارعت العديد من الدول للعمل على تشكيل لجان العمل ووضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لها بأداء مهامها بأكثر فعالية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال صدر قانون Sarbanes oxly الذي خصص قسماً مهماً لتشكيل ومهام لجان المراجعة، إضافة للدول العربية التي سارعت حديثاً لإرساء الضوابط التنظيمية والقانونية لتشكيل لجان المراجعة.

وبالتالي فإن الهدف من وجود لجان المراجعة في الشركات هو مضاعفة الرقابة وزيادة الثقة في التقارير المالية، وتحسين جودة المعلومات. ونظراً للدور التي باتت لجان المراجعة تلعبه في هذا المجال يمكن طرح الأشكال الموالي: كيف يمكن للجان المراجعة من رفع مستوى حوكمة الشركات؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، تم تقسيم البحث إلى المحاور الموالية:

أولاً: ماهية لجان المراجعة

ثانياً: دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات

أولاً: ماهية لجان المراجعة

لقد شهد ظهور لجان المراجعة تفاوتاً زمنياً بين الدول المتقدمة، حيث كانت الولايات المتحدة سباقة لإنشائها بسبب ما عاشته شركاتها من غش واحتيال.

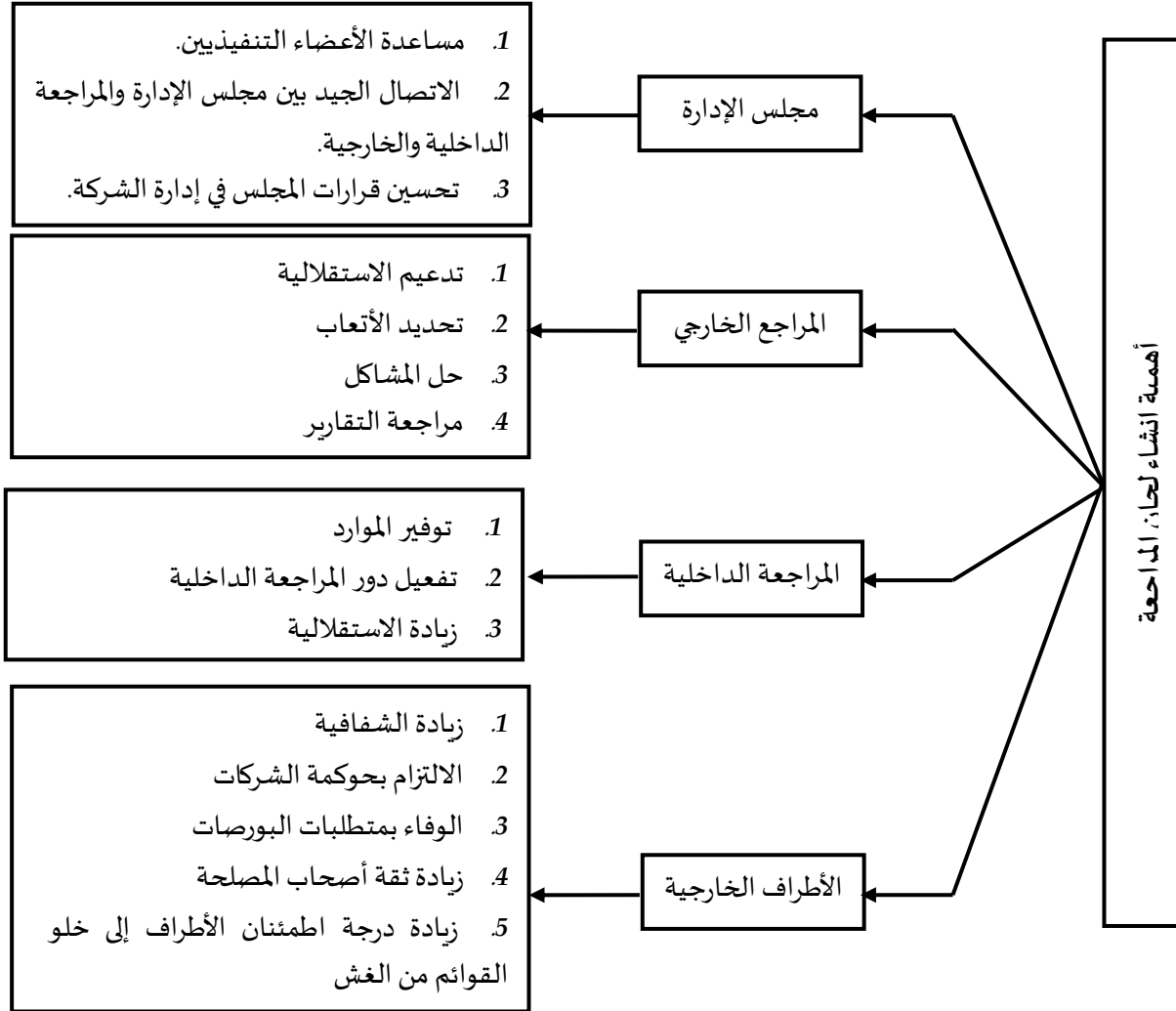
### 1. تعريف لجان المراجعة

لا يوجد تعريف علمي موحد للجان المراجعة حيث يختلف تعريفها من دولة لأخرى وعادة ما يكون مرتبطاً بطبيعة الوظائف والمسئوليات الموكلة لها فعلى سبيل المثال عرفت لجنة Treadway على أنها الوسيلة التي يستخدمها مجلس الإدارة للمساعدة في اتخاذ القرارات المالية والتي لا يكون له الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها. كما عرفها قانون Sarbanes Oxley أنها لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسؤولة على الإشراف على عملية إعداد التقارير، القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات<sup>1</sup>، وتعرف على أنها إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، بحيث يمكن أن تدعم موضوعية ومصداقية إعداد التقارير المالية، كما يمكن أن تساعد المديرين التنفيذيين في الوفاء بمسؤولياتهم، كما أنها تدعم وتقوي دور المديرين غير التنفيذيين، وتدعم استقلالية المراجعين وتحسن من أعمال المراجعة، فضلاً عن ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة ويمكن اعتبارها أداة مفيدة ومساعدة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وإدارة نشاطها<sup>2</sup>.

### 2. أهمية لجان المراجعة

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عملية المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة علاوة على ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة للمراجعة كان لها أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية، بجانب ذلك فقد توصلت دراسة memullen والتي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية<sup>3</sup>، وبذلك أهمية لجان المراجعة تأتي من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف، مثل مجلس إدارة الشركة والمراجع الخارجي الداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح<sup>4</sup>. ويمكن توضيح هذه المنافع المتوقعة من لجنة المراجعة لكل طرف من الأطراف السابقة من خلال الشكل الآتي:

الشكل 01: أهمية إنشاء لجان المراجعة



المصدر: سليمان محمد مصطفى، حوكمة الشركات ومحاربة الفساد الإداري والمالي دراسة مقارنة، الدار الجامعية، 2009، ص: 165-166.

### 3. تشكيل لجنة المراجعة واختيار أعضائها

تخضع عملية تشكيل لجنة المراجعة واختيار أعضائها لمجموعة من المعايير من الواجب مراعاتها كي تستطيع اللجنة القيام بمهامها بكفاءة وفعالية والتي تتوجه بشكل كبير نحو:

1.3. الاستقلالية: يعد معيار الاستقلالية عن الإدارة الخاصية الأهم للجنة المراجعة للقيام بدورها بشكل أفضل<sup>5</sup>. فاللجنة عند أدائها وظائف المراجعة تتخذ مواقف ليس بالضرورة أن تكون مؤيدة للإدارة، فلجنة المراجعة يمكن أن تأتي على معارضة لأحكام المديرين أو اتخاذ مواقف معاكسة لتلك الخاصة بالإدارة فمن الضروري أن لا تكون استقلالية هؤلاء الأعضاء محل شك، لذا فجميع قوانين الممارسة الأفضل للجنة المراجعة تتوقع أن تتكون اللجنة من أغلبية المديرين اللذين لا يمارسون وظيفة تنفيذية في الشركة<sup>6</sup>، وهو ما كان أحد أبرز متطلبات قانون (sarbanes oxly) الذي يتطلب البند 301 من الشركات المساهمة تشكيل لجنة مراجعة من الأعضاء المستقلين هذا وقد ألزمت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) الشركات المساهمة الامتثال لمتطلبات هذا البند.

ويمكن اعتبار أعضاء لجنة المراجعة مستقلين إذ لم تكن هناك علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم ومن أمثلة هذه العلاقة أن:<sup>7</sup>

- لا يكون من موظفي الشركة أو أحد الشركات التابعة لها.
  - لا يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو أحد الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
  - لا يكون أحد أقربائه موظف تنفيذي داخل الشركة أو أحد الشركات التابعة لها.
  - لا يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو أحد الشركات التابعة لها.
- فإذا لم تتوفر أحد الأمثلة في عضو لجنة المراجعة لا يعتبر مستقلا، وفي هذه الحالة يجب أن تفصح الشركة عن هذه العلاقة بشرط أن انضمام هذا العضو إلى لجنة المراجعة سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسئولياتها.

2.3. خبرة الأعضاء: إضافة لمعيار الاستقلالية ترتبط فعالية لجنة المراجعة في أداء مهامها على معرفة أعضائها وكفاءتهم في المسائل التجارية، والتقارير المالية والرقابة الداخلية، والمراجعة. وهذا يرجع لطبيعة المهام والمسئوليات التي يتحملها عضو اللجنة والمتعلقة بإعداد التقارير المالية، المراجعة الداخلية والخارجية، فعلى كل عضو أن يكون بارعا في التواصل مع الإدارة ومراجعي الحسابات، وعلى استعداد لطرح الأسئلة حول المخاطر المالية والمحاسبة للشركة. ويتوجه التركيز بشأن المعارف الأساسية المطلوبة بشكل خاص نحو مدير لجنة المراجعة الذي يجب أن يكون لديه خلفية صلبة في مجال المالية، والمحاسبة، والمراجعة، ليكون قادر على القيام بدور دليل للجنة خلال المناقشات التقنية.<sup>8</sup>

3.3 عدد الأعضاء: يتولى مجلس الإدارة تحديد عدد أعضاء اللجنة الضروري والذي يسمح لها بإتمام المهام الموكلة لها بحيث لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة<sup>9</sup>، ويتم الاعتماد عادة عند تحديد عدد المدراء الأعضاء في اللجنة إلى حد كبير على حجم الشركة وحجم مجلس الإدارة وتعقيدات أعمال المحاسبة والمراجعة ومدى توفر الأعضاء الخارجيين.<sup>10</sup>

4.3 عدد مرات اجتماع اللجنة: تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية وبشكل منتظم خلال السنة، ويتوقف عدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام على حجم مسؤولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة<sup>11</sup>، كما أن الممارسة العملية تعكس أن عدد مرات اجتماع اللجنة يرتبط أيضا بسرعة الحصول على المعلومات حول نتائج ومخاطر الشركة، فترات الإفصاح عن القوائم المالية وعدد مرات اجتماع مجلس الإدارة.<sup>12</sup>

فحسب هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) فمن الضروري أن تعقد لجنة المراجعة اجتماعات بصفة منفصلة ودورية مع كل من الإدارة، المراجعين الداخليين أو أي أشخاص آخرين مسؤولين عن وظيفة المراجعة الداخلية)، والمراجعين المستقلين.<sup>13</sup>

5.3 تقرير لجنة المراجعة: يجب أن تزود لجنة المراجعة مجلس الإدارة تقرير أو محاضر اجتماعاتها بالكامل تفصل فيه نشاطاتها وتوصياتها ويجب على أعضاء لجنة المراجعة تشجيع باقي أعضاء المجلس على طرح تساؤلات حول الرقابة الداخلية، التقارير المالية، إجراءات المراجعة وأمور أخرى تتعلق بعقدها، وتقوم اللجنة سنويا بتحضير تقرير رسمي تلخص فيه نشاطاتها استنتاجاتها وتوصياتها بالسنة الماضية وجدول أعمالها للسنة المقبلة<sup>14</sup>. حيث ذهبت العديد من هيئات تداول الأوراق المالية لإلزام الشركات المدرجة فيها إرفاق تقاريرها السنوية تقرير لجنة المراجعة

6.3 عقد (دليل) لجنة المراجعة: عند تشكيل لجنة المراجعة لابد من كتابة عقد اللجنة الذي يوثق من طرف مجلس الإدارة أين تلخص مسؤولياتها وواجباتها بشكل واضح وطبيعة العلاقة مع كل من المراجع الداخلي، الخارجي والإدارة والاشتراطات اللازمة في الأعضاء. كما أنه من الضروري عرض وتقييم مدى ملاءمة ميثاق اللجنة سنويا، طلب موافقة المجلس على التعديلات المقترحة، وضمان الإفصاح حسب مقتضى الحال الذي قد يكون مطلوبا بموجب القانون أو اللوائح. والتأكيد سنويا أن جميع المسؤوليات الواردة في هذا الميثاق قد نفذت<sup>15</sup>. ففي الولايات المتحدة الأمريكية ولتحفيز أعضاء لجان المراجعة للوفاء بالمسؤوليات الموكلة إليهم أوصى تقرير Blue Ribbon committee الشركات المسجلة في بورصات الأوراق المالية بضرورة تبني عقد مكتوب للجنة المراجعة وأن تقوم بمراجعتها وتقييمه سنويا، وأن يتم نشر تقرير اللجنة مع التقارير التي تصدرها وذلك على الأقل كل ثلاث سنوات.<sup>16</sup>

#### 4. مهام لجان المراجعة

المهام الأساسية التي تتحملها لجنة المراجعة تتعلق بشكل كبير بالحسابات والمعلومات المالية، ومن مهام لجنة المراجعة الآتي:<sup>17</sup>

- تقييم كفاءة المدير المالي وأفراد الإدارة المالية الرئيسيين.
- دراسة نظام الضبط الداخلي ومدى كفايته وفعالته ووضع تقرير مكتوب عن رأيها في ذلك.
- دراسة البيانات قبل عرضها على مجلس الإدارة والتوصيات وإبداء الرأي بشأنها.
- دراسة السياسات المحاسبية المستخدمة وإبداء الرأي بشأنها.
- دراسة خطة المراجعة مع المراجع الخارجي وإبداء الملاحظات بشأنها، ومتابعة التوافق بين المخطط والمنفذ.
- دراسة الملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي على البيانات المالية وإعطاء الرأي بشأنه.
- تقييم مؤهلات وأداء واستقلالية المراجع الخارجي واقتراح أتعابه.
- الموافقة على قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة عليها.
- دراسة ومناقشة خطة إدارة المراجعة الداخلي وكفاءتها، والتأكد من عدم وجود تعارض في المصالح.
- دراسة فعالية تقارير المراجعة الداخلية والخطوات التصحيحية المقترحة ومناقشتها مع مدير المراجعة الداخلية.
- متابعة مدى استجابة المسؤولين عن المحاسبة والرقابة بالشركة لتساؤلات المراجع الخارجي بشأن سبب الانحرافات في القوائم المالية وأوجه القصور في الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية.<sup>18</sup>
- اجتماع اللجنة دورياً وفقاً لبرنامج اجتماعات محددة.
- وبشكل عام يجب أن تتضمن مهام لجنة المراجعة:<sup>19</sup>
- متابعة إجراءات إعداد المعلومات المالية.
- مراقبة كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر في الشركة
- الرقابة على المراجع الخارجي بما في ذلك استقلالته أو استقلالية مكتب المراجعة واقتراح المراجع القانوني أو مكتب المراجعة بهدف تعيينهم.
- تقييم كفاءة المدير المالي والإدارة المالية، وتقييم مؤهلات وكفاءة أداء المراجع الخارجي، واعتماد قيام المراجع الخارجي بعمليات إضافية والموافقة على أتعابه عنها، ودراسة تقارير المراجعة الداخلية والإجراءات التصحيحية لها.<sup>20</sup>

## ثانياً: دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات

تمارس لجان المراجعة في ظل حوكمة العديد من المهام والمسؤوليات، وترتبطها علاقات عدة بمجلس الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي ما يساهم في دعم وتفعيل حوكمة الشركات.

### 1. الإطار العام لحوكمة الشركات

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حوكمة الشركات على أنها مجموعة من العلاقات ما بين إدارة الشركة، ومجلس إدارتها، وحملة الأسهم وباقي أصحاب المصالح، كما تقدم حوكمة الشركات على أنها الهيكل الذي يتم من خلاله صياغة ووسائل تحقيقها والرقابة على الأداء.<sup>21</sup>

ويعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين أنها مجموع المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها المديرين والتي تهدف إلى تقديم الإدارة الاستراتيجية وضمان تحقيق الأهداف تسيير المخاطر بطريقة صحيحة، والتحقق من أن موارد المنظمة تستخدم بطريقة معقولة.<sup>22</sup>

### 2. مبادئ حوكمة الشركات

ويمكن تلخيص مبادئ حوكمة الشركة كالتالي:<sup>23</sup>

- حماية حقوق المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.
- المعاملة العادلة للمساهمين: تعنى المساواة في التعامل بين كل المساهمين، حقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، أيضا الاطلاع على كل المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.
- دور أصحاب المصالح: ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة المستندات والموردين والعملاء وتشمل الإقرار بحقوق أصحاب المصالح المنصوص عليها في القانون أو عبر اتفاقيات متبادلة، تشجيع التعاون النشط بين الشركات وبين أصحاب المصالح وتشمل التعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة.
- الإفصاح والشفافية: ضمان الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كل المسائل المادية التي تتعلق بالشركة، بما في ذلك الوضع المالي والأداء والملكية وحوكمة الشركة. وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ومن دون تأخير.



- مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، كيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية وضمان التوجيه الاستراتيجي للشركة، بالإضافة إلى الرقابة الفعالة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، أيضا ضمان مسؤولية مجلس الإدارة تجاه الشركة وحملة الأسهم.
- ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: حيث يجب أن تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية التي تؤثر على ممارسة حوكمة الشركات داخل التشريع مع قواعد القوانين وشفافيته والالتزام بتطبيقها مع تمتع الهيئات الرقابية والمشرفة بالسلطة، النزاهة والموارد اللازمة للقيام بمهامها على أعلى مستوى.

### 3. أهمية لجان المراجعة في حوكمة الشركات

تعد لجنة التدقيق أداة فعالة من أدوات حوكمة الشركات من خلال دورها في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تقدمها هذه الشركات، ويظهر ذلك بإعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي، حيث تعتمد فعالية هذه اللجنة على تعزيز مكانة ووظيفة التدقيق الداخلي من خلال توفير بيئة مستقلة في الشركة، وكذا دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ الحوكمة. حيث تنص على ضرورة تشكيل مجلس الإدارة للجنة متعددة تتولى دعمه للقيام بدوره الإشرافي والرقابي، وضرورة الإفصاح عن تشكيلها من حيث تكوينها، وإجراءات ممارستها لوظائفها بشكل واضح تمارس لجنة المراجعة العديد من الأنشطة والمهام التي من شأنها ان تنعكس إيجابا على حوكمة الشركة من خلال:

#### 1-3 العلاقة مع مجلس الإدارة

تمثل لجنة المراجعة أحد اللجان التابعة لمجلس الإدارة التي، تنحصر المهمة الأساسية لها في مساعدته على أداء مهامه بكفاءة وفعالية وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية ودعم أنظمة الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجعين الداخليين والخارجيين.<sup>24</sup>

كما تعمل لجنة المراجعة كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجعين، حيث أنها تسهر على استقلالية وأداء المراجعين الداخليين والخارجيين مع ضمان اتصاليهم المباشر مع المجلس. ما يجعل التواطؤ بينهم وبين المدراء صعباً.<sup>25</sup>

وباعتبار أن لجنة المراجعة منبثقة عن مجلس الإدارة فإنه يعهد إليها مراجعة القوائم المالية، ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية التي تصحب إعداد هذه القوائم، وفي هذا الصدد فإن اللجنة تسهم في التحضير لمجموع قرارات مجلس الإدارة، وبالتالي فهي تسعى لإعادة التوازن للمعلومات الموجهة للمساهمين والتقييم النهائي للإدارة، وبذلك يمكن اعتبار لجنة المراجعة في نفس صفة مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات مكلفة بالرقابة على المديرين لخدمة المساهمين.<sup>26</sup>

### 2-3 الرقابة الداخلية

تؤكد أغلب الدراسات أن أهم مسؤوليات لجنة المراجعة تتمثل في فحص نظام الرقابة الداخلية؛ لأن نظم الرقابة الداخلية الفعالة تعد ضرورية لنجاح الشركات، وعدم وجودها يعد ضماناً أكيداً للفشل<sup>27</sup>، وبذلك تم اعتبار مسؤولية لجنة المراجعة عن نظام الرقابة الداخلية بالوظيفة الأولى لها، فيجب أن تعمل اللجنة على تشجيع الإجراءات التي من شأنها أن ترفع من درجة المساءلة في الشركة انطلاقاً من دورها في التأكيد أن الإدارة تُطور نظام الرقابة الداخلية وتلتزم به.

ويمكن تحديد دور لجنة المراجعة في مجال نظام الرقابة الداخلية في:<sup>28</sup>

- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فاعليتها والعمل على تحسينها، وتطويرها باستمرار، وتقديم الاقتراحات الملائمة في هذا الشأن بصورة تؤدي إلى زيادة فاعلية وجودة عملية الرقابة الداخلية.
- متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل، والتحقق من أن هذه النظم توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات، ووضع الضوابط التي تكفل اكتشافها فور حدوثها.
- دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل، والنظم المحاسبية، والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية، واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على هذا الجوانب. ويؤدي قيام لجنة المراجعة لجنة المراجعة بهذه المهام إلى جعل عملية تطوير النظم عملية مستمرة بحيث يحقق هذا التطوير انسياب العمل وإلغاء أي تعقيدات في دورة الإجراءات تؤدي إلى بطء تنفيذ المهام المختلفة، وفي نفس الوقت يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة عملية الرقابة الداخلية.
- تلقي وفحص والرد على مراجع الحسابات للجنة بشأن أوجه الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية...

### 3-3 المراجعة الداخلية

بغرض تحمل مسؤولياتها الإشرافية بشكل أفضل تعتمد لجنة على التدقيق الداخلي كأحد الدعائم الأساسية التي تساعد في تحقيق حوكمة أفضل للشركات مما يفرض أهمية قيام التدقيق بالتعاون مع لجنة التدقيق خصوصاً عند تحديد وإدارة المخاطر وعند فحص نظام الرقابة الداخلية من خلال تقديم التقديرات المستمرة للمخاطر التي تتعرض لها الشركة وإجراءات الرقابة الداخلية للتغلب على تلك المخاطر ليسهم ذلك في زيادة فاعلية وجودة الإدارة وتقوية البنى التحتية للشركة وتحسين فاعلية لجنة التدقيق هذا من جانب، من جانب آخر فإن وظيفة التدقيق الداخلي تزود لجنة التدقيق بالمعلومات الملائمة المتمثلة بالأعمال غير القانونية، الأخطاء، عدم الكفاءة والفاعلية، ضعف الرقابة وتعارض المصالح وغيرها من المعلومات التي ترد في تقرير المدقق الداخلي، لذا نجد أن لجنة التدقيق تهتم بعقد اجتماعات خاصة مع المدققين الداخليين للتأكد من سلامة وكفاية وسائل المتابعة التي

وضعها الإدارة لمواجهة المخاطر التي تكتنف عملية اعداد التقارير المالية، والتأكد من وجود تنسيق بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي باعتبارها حلقة اتصال فعالة بينهما.<sup>29</sup>

### 4-3 المراجعة الخارجية

تقوم لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي والتوصية بتعيينه وتحديد أتعابه، فإن وجود لجان المراجعة يعني وجود نظام قوي للرقابة الداخلية مما يعني الحد من دور المراجع الخارجي في تحديد مخاطر الرقابة وكذلك متابعة أعماله واعتماد الخدمات المهنية الأخرى التي يقدمها للشركة وأنها في ضوء المتطلبات المحددة له . والحد من تأثير وضغوط الإدارة على المراجع الخارجي وتدعيم استقلاله والتأكد من موضوعيته وكفاءته، ودراسة خطة المراجعة معه وإبداء الملاحظات عليها ودراسة ملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها كما أن لجنة المراجعة تمثل حلقة الوصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة.<sup>30</sup>

### 5-3 إعداد التقارير والقوائم المالية

تقوم اللجنة بالتأكد من إعداد التقارير المالية والغير مالية الملائمة والوقتية للأطراف الداخلية والخارجية، وكذلك التأكد من موثوقية المعلومات الواردة في هذه التقارير، بالإضافة إلى حماية هذه التقارير من حدوث عمليات الاحتيال، أو الغش، والتأكد من خلوها من الأخطاء، أو سوء التقديرات، وكذلك التأكد من الاحتفاظ بالسجلات المناسبة وتشغيل النظام المحاسبي الملائم<sup>31</sup>. كما تقوم لجنة المراجعة بالعمل على تحسين نوعية التقارير المالية عن طريق مراجعة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتركيز بصفة خاصة على التغيرات في الطرق المحاسبية، والتعديلات الناشئة عن عملية مراجعة والالتزام بالمعايير المحاسبية.<sup>32</sup>

ولكي تكون لجنة المراجعة فعالة لابد من وجود نظام معلومات يمثل تفعيل لدور اللجنة في منظومة الحوكمة، حيث يعد توافر هذا النظام نموذجاً استرشادي للجان المراجعة عند قيامها بمهامها ويعد هذا النموذج معياراً يمكن من خلاله تقييم أداء هذه اللجان في نهاية الفترة المالية. ويمكن أن يتم تحديث هذا النموذج حسب المستجدات التي قد تؤثر على عمل هذه اللجان.<sup>33</sup>

### الخاتمة

تقتضي مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ضرورة تشكيل مجلس الإدارة لعدة لجان تدعمه في القيام بمهامه، بحيث تعد لجنة المراجعة واحدة من هذه اللجان التي زاد الاهتمام بها خاصة بعد حالات الإخفاق المالي التي مست العديد من الشركات العالمية، باعتبار دورها في الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها وبذلك تساعد المجلس في تلبية مسؤولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المراجع الداخلي والخارجي.

حيث تعتبر لجنة المراجعة لجنة فرعية منبثقة عن مجلس الإدارة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين حسب شكلها وطبيعة نشاطها، وينبغي أن يتوافر باللجنة مجموعة من الخصائص التي تتيح لها القيام بعملها بفعالية كالخبرة المالية والمحاسبية والقانونية التي يجب أن يتمتع بها أعضائها، إلى جانب معرفتهم بطبيعة نشاط الشركة، كما تعتبر آلية فعالة من آليات حوكمة الشركات.

فمن خلال الدراسة تبين لنا أهمية لجان المراجعة في حوكمة الشركات من خلال:

- دعم مجلس الإدارة في القيام بمهامه الإشرافية الرقابية المتعلقة بإعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية، والسهر على استقلالية المراجعين الداخليين والخارجيين وأدائهم من حيث علاقتهم مع العديد من الأطراف في الشركة بدءاً من مجلس الإدارة، والإدارة، والمراجعين الداخليين، والخارجيين، والجمعية العامة للمساهمين.
- إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الموثوقية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.
- يضمن مجلس الإدارة التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية للشركة، وينوب عن المستثمرين في مسألة المديرين التنفيذيين ومحاسبتهم عن أدائهم، وحتى تتمكن مجالس الإدارة من ممارسة دورها الرقابي والإشرافي يجب توفر عنصر الاستقلالية. فلجان التدقيق وجدت لمساعدة مجلس الإدارة للقيام بمهامه الإشرافية والرقابية، وتعتمد فاعليتها على مدى استجابة المجلس لتوصياتها للمهام المحددة لها، وتقدم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة حول نتائج العمليات التشغيلية والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية.
- التحقق من فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية، والإدارة الجيدة لجميع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- الحفاظ على الاتصال والتواصل المستمر مع مجلس الإدارة، والمراجعين الداخليين، والخارجيين، بالشكل الذي يسمح لها بالقيام بمهامها والوفاء بمسؤولياتها.
- يعتبر الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بنتائج أعمال الشركات عاملاً محورياً يمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية، أو السياسة المتبعة في منح القروض، مما أدى إلى زيادة المهام الموكلة إلى لجان المراجعة فأصبحت تتولى المشكلات المتعلقة بتقييم الأداء واستقلالية وفعالية عملية المراجعة، والتحقق من أن إدارة الشركة آمنة وغير متورطة في أعمالاً أو ممارسات مشبوهة.
- الإشراف ومتابعة أعمال إدارة المراجعة الداخلية، والحفاظ على التواصل المستمر مع المراجع الخارجي.

### الهوامش

- 1 Loi Sarbanes-Oxley (Sarbanes–Oxley Act), USA, 30 juillet 2002.
- 2 السقا السيد أحمد، أبو الخير مدثر طه، إطار مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، مشاكل معاصرة في المراجعة، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2002، ص: 197.
- 3 أحمد إبراهيم سيد، حوكمة الشركات ومسئولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص: 194.
- 4 عصام بعلاش، مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة. دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2019، ص: 16.
- 5 M. Ali Zarai, W. Bettabai, Impact de l'efficacité des comités d'audit sur la qualité des bénéficiaires comptables divulgués, Revue gouvernance, printemps 2007.
- 6 Entela Lula, La pratique des comités d'audit en Suisse, L'Expert-comptable suisse 5/02, P: 49.
- 7 سمير الصبان محمد، مصطفى سليمان محمد، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، 2004-2005، ص: 327-328.
- 8 KPMG, Shaping the Audit Committee Agenda, USA, 1999, P: 28.
- 9 Institut Français des Administrateurs, guide «Les comités d'audits 100 bonnes pratiques», Janvier 2008, P: 15.
- 10 السقا السيد أحمد، أبو الخير مدثر طه، مرجع سبق ذكره، ص: 207.
- 11 سمير الصبان محمد، مصطفى سليمان محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 329.
- 12 H. Pierre, J. Luc Masselin, Contrôle interne des risques, cibler, évaluer, organiser, piloter, maîtriser, Edition d'organisation, 2006, P P: 188-189.
- 13 L. Braoitta, the audit committee handbook, Fourth Edition, WILEY, 2004, P: 58.
- 14 KPMG, Shaping the Audit Committee Agenda, Op Cit, P: 40.
- 15 The Institute of Internal Auditors, Sample Audit Committee Charter, 2010, www.theiia.org.
- 16 KPMG, Shaping the Audit Committee Agenda, Op Cit, P: 20.
- 17 صبح يوسف داود، دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 2007، ص: 69-70.
- 18 عصام بعلاش، مرجع سبق ذكره، ص: 23.
- 19 M. Hamzaoui, audit gestion des risques d'entreprise et control interne, Pearson éducation, France, 2005, PP: 29-30
- 20 سامح محمد رياض احمد، دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد السابع، العدد الأول، الأردن، 2001، ص: 88.
- 21 OECD, 2004.
- 22 يزيد صالح، عبد الله مايو، دور التدقيق الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة- دراسة ميدانية، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد الرابع، 2016، ص: 47.
- 23 يزيد صالح، عبد الله مايو، مرجع سبق ذكره، ص: 48.
- 24 عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، المراجعة الالكترونية في اسواق المال: مراجعة حسابات شركات السمسرة-مراجعة حسابات صناديق وشركات الاستثمار، دار التعليم الجامعي الاسكندرية، مصر، 2014، ص 318-319.
- 25 R. Manita, comité d'audit et qualité de l'audit externe vers le développement d un outil d'évaluation de la qualité du processus d'audit, 2005, P: 103.

26 ibid, P: 104.

27 الصبان، محمد سمير، سليمان محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص: 317.

28 عبد الوهاب علي نصر، شحاته السيد شحاته، مرجع سبق ذكره، ص: 326.

29 بشرى عبد الوهاب محمد حسن، دليل مقترح لتفعيل لجنة التدقيق لدعم تنفيذ حوكمة الشركات وآلياتها، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة قفاء، العراق، المجلد 8، العدد 22، 2012، ص: 216.

30 عبيد بن حامد الشمري، دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، ورقة بحثية مقدمة خلال الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية وتحديات القرن الحادي والعشرين، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2010.

31 سليمان سند السبع وآخرون، فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد 2، 2009، ص: 266.

32 عبد الوهاب نصر علي، موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة وفقا لمعايير المراجعة العربية والدولية والأمريكية – دور أليات المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات-، الجزء الرابع، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 200.

33 إحسان بن صالح المعتاز، لجان المراجعة بين الواقع والمأمول، ورقة عمل ضمن ملتقى لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، جدة، 2009، ص: 05.